

ما يخص تقرير لجنة مشروعات النيل

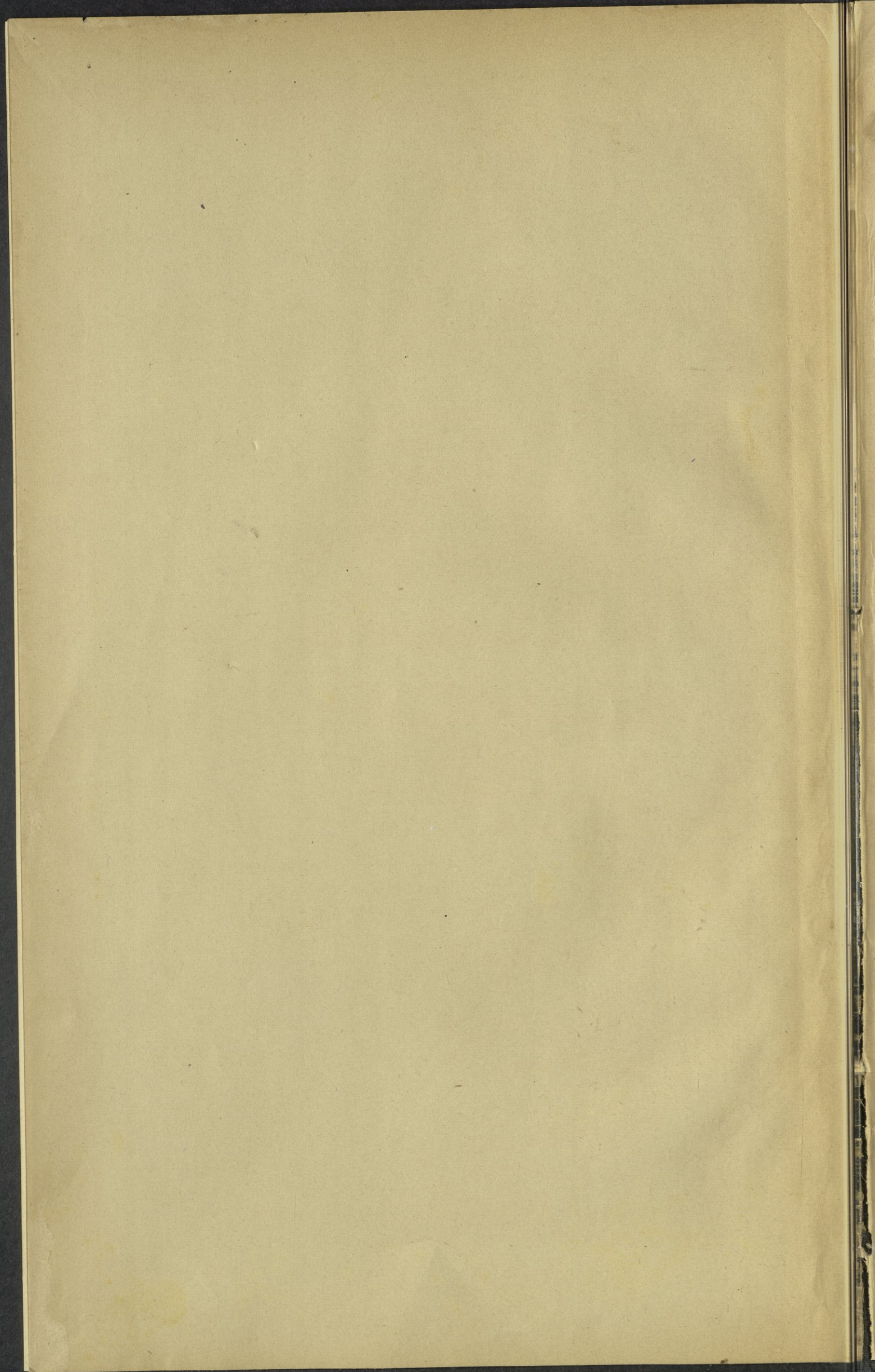
١٩٢٠

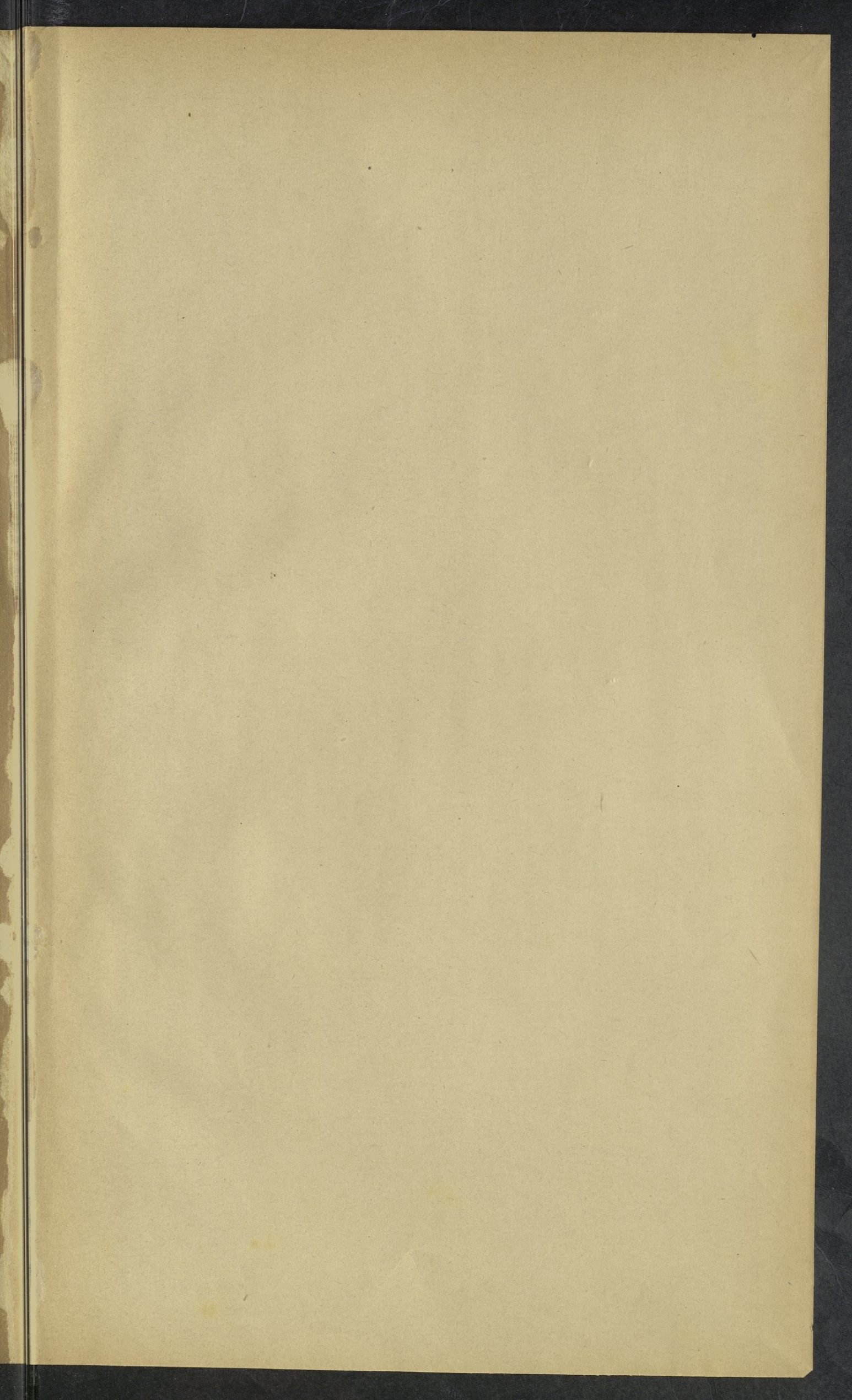
CPCA:F

F6F626.8: M 67 mA

م - لجنة مشروع انابيب
مختص وجيز من تقرير لجنة مشروع انابيب

535





الحكومة المصرية

٢٩٢٧

ملخص وجيز

من تقرير

لجنة مشروعات النيل

١٩٢٠

(ترجمة)

يمكن الحصول على تقرير اللجنة (إما مباشرة وإما بواسطة أحد باعة الكتب) من قلم نشر مطبوعات
الحكومة بسراى الاسماعيلية القديمة بشارع قصر العينى بالقاهرة والثن عشرة قروش .

المطبعة الأميرية بالقاهرة

١٩٢٠

A

Gift. Oct. July 1933

CA:F
626.8
M67mA
C.1



الحكومة المصرية

ملخص وجيز

من تقرير

لجنة مشروعات النيل

١٩٢٠

(ترجمة)

يمكن الحصول على تقرير اللجنة (إما مباشرة وإما بواسطة أحد باعة الكتب) من قلم نشر مطبوعات
الحكومة بسراى الاسماعيلية القديمة بشارع قصر العينى بالقاهرة والتمن عشرة قروش .

49042

المطبعة الأميرية بالقاهرة

١٩٢٠

Gift. Oct. July 1933



Handwritten text in Urdu script, possibly a title or author's name.

Handwritten text in Urdu script, possibly a subtitle or a line of poetry.

Handwritten text in Urdu script, possibly a title or a line of poetry.

Handwritten number "791" in Urdu script.

Handwritten text in Urdu script, possibly a signature or a date.

Handwritten text in Urdu script, possibly a line of poetry or a note.

Handwritten text in Urdu script, possibly a signature or a date.

مقدمة

في يناير سنة ١٩٢٠ رخص مجلس الوزراء، بناء على طلب رسمي من معالي وزير الأشغال العمومية، في انشاء لجنة تبحث في بعض مسائل تتعلق بالمشروعات التي أعدتها مصلحة الري لمراقبة مياه النيل الأعلى والانتفاع بها بدرجة أوفى . ولقد تعبت الحكومة في الحصول على لجنة لاسبيل للطعن في عدم تجهيزها وفي مقدرتها وعلى ذلك تقرر أن يطلب الى حكومة الهند وحكومة الولايات المتحدة بأمريكا وجامعة كبرديج أن تعين كل منها عضوا للجنة وقد طلب الى الحكومتين المذكورتين أن تعينا مهندسين خبيرين بالشؤون المائية لأن في هذين البلدين يوجد قدر كبير من الخبرة في قياس مياه الأنهر الكبيرة ومراقبتها والانتفاع بها . أما جامعة كبرديج فقد طلب منها أن تعين أحد الاخصائين المشهورين في علم الطبيعة يطبق معارفه وتجاريه الفنية على الأخص على ما قد يكتنف المشروع من المسائل المهمة الخاصة بقياس المياه؛ ثم أنه بعد ذلك عند ما تبيئت أصوبية أخذ شهادة الشهود بصفة رسمية أشرك مع اللجنة قاض اتخبته الحكومة المصرية بناء على طلب الرئيس والأعضاء .

وكانت تسمى اللجنة عند ماتم انشاؤها "لجنة مشروعات النيل" وكانت مؤلفة كالاتي :

الرئيس والمندوب من قبل حكومة الهند : مستر جي

المندوب من قبل حكومة الولايات المتحدة بأمريكا : مستر كورى

» » جامعة كبرديج : الدكتور سمپسون

القاضى المعين من قبل الحكومة المصرية : مستر بوث

السكرتير : مستر كيس

وان خلاصة التقرير الختامى للجنة مشروعات النيل المرفقة بهذا كانت معدة في الأصل لابلاغها لمجلس الوزراء ريثما تتم ترجمة التقرير نفسه إذ أن لغة التقرير الأصيل لم يفهمها بسرعة جميع أعضاء المجلس بينما كان الموضوع نفسه مكتوبا لدرجة كبيرة بعبارات فنية .

وتلخيص أى تقرير يكاد لا يخلو من الاسهاب بذكر بعض نقط مع اغفال نقط أخرى كما أنه قد يضرب صفحا عن اعتبارات تكسب فيما بعد أهمية لم تكن منتظرة؛ ولما كنت شخصا قليل الاهتمام جدا بما حدث من المناقشة بشأن المشروعات المذكورة ولما لم يكن سبب حقيقى للتحيز رأيت الأعدل أن أحضر الملخص بنفسى بدلا من ترك هذه المهمة لوزارة الأشغال العمومية كما كان يجب أن يكون في الأحوال الاعتيادية .

ونظرا الى تعقد المناقشات التي يحتوى عليها التقرير ولى أنها لا يمكن أن يتابعها بسهولة أشخاص غير متمرنين في علم الطبيعة وغير ملمين بممارسة الهندسة رى بعد ذلك أن من الأنسب جعل الملخص المعد بهذه الكيفية سهل المنال على العامة أيضا .

ولما كان في النية نشر الملخص فقد أصبح من المرغوب علاوة على ما تقدم ضمنا للعدل والدقة فيه الرجوع الى ممثلى اللجنة نفسها ولمناسبة غياب الرئيس قد وافق على اصدار هذا بنصه الحالى مندوب جامعة كبرديج والقاضى الذى أشرك مع اللجنة (١) .

الا أنه يرغب أن يذكر القراء بأنه يمكن الحصول على نفس "تقرير لجنة مشروعات النيل" باللغة الانجليزية بينما أن الترجمة العربية تحت الطبع (٢) وهذه المستندات بعينها ينبغي أن يقرأها من يعنيه أمر زيادة الانتفاع بمياه النيل وزيادة المساحة المنزرعة في القطر المصرى والسودان؛ ولو تقدمت هذه الخلاصة التقرير الأصيل الى عدد أكبر من القراء لكان ذلك أوفى بالغرض الذى وضعت من أجله .

(١) لم يكن الوصول الى الرئيس أو مستر كورى ميسورا في كل وقت .

(٢) "تقرير لجنة مشروعات النيل" باللغة الانجليزية يمكن الحصول عليه مباشرة (أو بواسطة أحد باعة الكتب) من قلم نشر مطبوعات الحكومة بسرائى الاسماعيلية القديمة بشارع قصر العينى بالقاهرة والتين عشرة قروش أما الترجمة العربية فهى تحت الطبع .

ويمكن انتهاز هذه الفرصة لتحذير الجمهور من التعويل على دقّة البيانات التي تظهر في صورة أحاديث فقد ظهر أخيرا في الجرائد حديث نسب فيه لمعالى وزير الأشغال العمومية آراء لم يقل أو يصرح بها وهذه البيانات كثيرا ما تعطى فكرة غير صحيحة عن مباحثات اللجنة وآراء الأشخاص الذين يعينهم الأمر أو الذين أدوا شهاداتهم أمام اللجنة يتبين من هذا ضرورة الرجوع الى نص التقرير الختامي للجنة لمعرفة الآراء الرسمية التي انتهى اليها كل عضو من الأعضاء في أى موضوع من الموضوعات التي احيلت اليه لدراستها .

وفي الختام ربما يجدر أن يؤكد أن الملاحظات التي تحتوى عليها هذه المقدمة هي ملاحظاتي خاصة في حين أن الملخص الذي يليها هو زبدة آراء الأعضاء كالمبين في كل حالة ما

ديسمبر سنة ١٩٢٠

ا . م . ا . دوسن
النائب عن المستشار المالي

ملخص

تقرير لجنة مشروعات النيل

١٩٢٠

- ١ - تقرير اللجنة مؤرخ في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٠ ويشتمل على : -
- (أ) خطاب افتتاحي الى دولة رئيس مجلس الوزراء يتعلق على الأخص بتقنيات اللجنة .
- (ب) ١ - مقدمة مبين فيها نصوص اختصاصات واستنتاجات تقرير اللجنة السابق المؤقت (صفحات ٥ و ٦) .
- ٢ - خلاصة استنتاجات القاضي بوث من الشهادات التي أخذت بعد حلف اليمين (صفحة ٧) .
- ٣ - خلاصة استنتاجات مأخوذة من الفصل الثاني المختص بصحة المعلومات (صفحات ٩ و ١٠) .
- (ج) الفصل الأول - تقرير ورأى القاضي بوث عن الأمور التي تناولها البحث بالجلسات العلنية التي أخذت فيها الشهادات بعد حلف اليمين (صفحات ١١ - ٢٦) موقعا عليه من القاضي بوث ومن جميع أعضاء اللجنة الثلاثة .
- (د) الفصل الثاني - تقرير عن التهم الموجهة من السير ويليم ويلكوكس والكولونيل كندى فيما يختص بصحة المعلومات مع ثلاثة رسوم وثلاثة أشكال موقع عليه من جميع أعضاء اللجنة الثلاثة (صفحات ٢٧ - ٥١) .
- (هـ) الفصل الثالث - تقرير عن الموضوع الأول في اختصاص اللجنة من الوجهة الهندسية موقع عليه من جميع أعضاء اللجنة الثلاثة (صفحات ٥٣ - ٥٦) .
- (و) الفصل الرابع قسم أول - تقرير الأغلبية عن الموضوعين الثاني والثالث من اختصاص اللجنة موقع عليه من الرئيس والدكتور سمبسون (صفحات ٥٧ و ٥٨) .
- (ز) الفصل الرابع قسم ثانٍ - تقرير الأقلية عن الموضوعين الثاني والثالث من اختصاص اللجنة مقدم من المستر كورى (صفحات ٥٩ - ٧٧) .
- (ح) رسم مبين فيه تصرف النيل شهرا شهرا بالتقريب من سنة ١٩٠٥ لغاية سنة ١٩١٥ والاحتياجات التقريبية الحالية شهرا شهرا في سنة كثيرة الايراد محسوبة عند الخرطوم لمصر والسودان .
- (ط) ملحق يحتوي على التهم الموجهة من السير ويليم ويلكوكس والكولونيل كندى والانتقادات الفنية لعبد الله باشا وهي (صفحات ٨١ - ١٢٦) .
- ٢ - الاختصاصات المدونة في قرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٠ يناير سنة ١٩٢٠ بتشكيل اللجنة وهي : -
- ”اللجنة معينة لتمتد الحكومة المصرية بالرأى في المشروعات التي وضعتها وزارة الأشغال العمومية لغرض زيادة موازنة مياه النيل لمصلحة مصر والسودان وعلى الخصوص تعطى رأيا في النقاط الآتية : -
- ” (١) فحص وتقديم التقرير عن المعلومات الطبيعية التي بنيت عليها المشروعات .
- ” (٢) تقديم تقرير عن الطريقة العادلة التي بها تقسم المياه التي تزيد بسبب هذه المشروعات بين مصر والسودان في كل دور من أدوار تنفيذ المشروعات .
- ” (٣) تقديم المشورة في القسمة العادلة الواجب اتباعها في توزيع تكاليف هذه المشروعات بين مصر والسودان“ .

٣ — ان أهم النتائج التي وصلت اليها اللجنة في تقريرها الموقت المقدم الى مجلس الوزراء بتاريخ ٢٤ يونيه سنة ١٩٢٠
ممكن أن يعاد ذكرها فيما يأتي : —

”بعد امعان النظر في جميع الشهادات قد رأينا جميعا بأنه لم يحصل أى تزوير أو تعمد في اخفاء بيانات
أو أى غش في معلومات أو مقاسات من جهة السير مردخ مكدونالد أو أى فرد آخر .

”قد درسنا المشروعات كما هي مشروحة في كتاب ”ضبط النيل“^(١) وأمعنا النظر في الانتقادات التي أرسلت
اليانا ونوصى من الوجهة الهندسية بالبحثة — بسرعة انجاز سدّ النيل الأبيض ومشروع رى الجزيرة وسدّ
النيل الأزرق (سنار) وقنطرة نجع حمادى .“

٤ — أن النتائج المذكورة في تقرير اللجنة النهائى — الوارد الآن — من حيث نقط التحقيق المختلفة الذى وكل
الى اللجنة القيام به قد تلتخص تحت رؤوس الفصول سالفة الذكر .

٥ — نتائج بشأن الجلسات العلنية . الفصل الأول من تقرير اللجنة الموضوع بمعرفة القاضى بوث وقد أمضاه جميع الأعضاء الثلاثة

ان تلك الجلسات العلنية كانت على الأخص دائرة حول ساسلة التهم الموجهة من كل من السير ويليم ويلكوكس
والكولونيل كندى ضدّ مستشار وزارة الأشغال العمومية وتصف اللجنة النظر في هذا القسم المختص بالتحقيق ووصف
النظر في تهمة مؤامرة على غش الجمهور بواسطة تزوير واخفاء في أوراق رسمية .

ولقد قررت اللجنة أن تلك الجلسات كانت سائرة بحالة منظمة وقانونية وأنه مع وجود بعض الخلاف بين أعضاء اللجنة
وبين الدفاع بخصوص الطريقة التي يصير بموجبها عرض التهم إلا أنه لم يحدث أى ضرر للطرفين بتغيير الطريقة التي
كانت متبعة أثناء التحقيق وأن الدفاع الذى تقدم في نهاية الأمر قد برّر اعتراض المستر مكسويل لرأى اللجنة الذى يرمى
الى عرض التهم واحدة فواحدة — ولقد تمكن مقدمو التهم الذين لم ينب عنهم محام — من مساعدة بعضهم بعضا ولم يكن
اصغاء اللجنة اليهم اصغاء مبنيًا على العدل فقط بل أيضا على التسامح — وقد ذكر التقرير أن الشهود أدوا شهادتهم كما يجب
وانهم لا يستحقون شيئا من التلميحات التي نسبها اليهم السير ويليم ويلكوكس وقد فحصت التهم الموجهة وشهادة الاتهام
والدفاع على التوالى في ١٦ صفحة مطبوعة ولا يمكن تلخيصها غير أن النتيجة الرئيسية هي فشل كل الاتهام وتبرئة تامة
للدفاع وعلاوة على ذلك قد ظهر جليا أن مؤامرة بهذه الصفة المبينة كانت تستلزم محاباة كثير من الموظفين في مدة طويلة
وهذا الأمر مستحيل فعلا .

٦ — التقرير الخاص بصحة المعلومات الطبيعية التي بنيت عليها المشروعات . الفصل الثانى موقع عليه من جميع الأعضاء الثلاثة

رأت اللجنة وقد فرغت من تمحيص تهمة المؤامرة من الوجهة العامة أن تدون نتيجة بحثها من الوجهة الفنية المحضة .
وقد تطلب هذا البحث مجهودا عظيما واقتضى الرجوع الى الجمل من المعلومات المدونة . ومع ان مجال التقرير لا يسمح
للجنة بأن تتبع فيه كل ماخطاه الاتهام من خطوات التدليل في أى لحظة فهى تستطيع القول بتمام الثقة ان كل ما قدمه
الاتهام من الحجج والأدلة سواء في المناقشات الشفهية أو التحريرية قد وفى حقه من دقيق عناية اللجنة واستقصائها اياه
الى نتيجته المنطقية .

وجاء أيضا البيان الخاص بوهن أساس الاتهام بالنظر اليه من الوجهة الفنية جازما مقنعا .

وفي هذه الحالة أيضا يتعذر أن نلخص باختصار آخر ما أدلت به اللجنة من البراهين الواضحة عند فحص مجموعة من
التهم المفحوصة ولكن يمكن أن يقال بالاجمال أن التهم الموجهة من السير ويليم ويلكوكس ناشئة إما عن عجزه التام
عن التمييز بين المعلومات المضبوطة والمعلومات التقريرية وإما عن افتراضات لا أساس لها وإما عن خطئه في استخدام
المعلومات الاحصائية أو هي مما يمكن تعليله بفرقات طبيعية بين المعلومات التقريرية .

(١) يمكن الحصول على كتاب ”ضبط النيل“ إما مباشرة وإما بواسطة أحد باعة الكتب من قلم نشر مطبوعات الحكومة بسرائى الاسماعيلية القديمة

بشارع قصر العينى بالقاهرة وثمن المجلدين ٢٠ قرشا .

ومن الأمثلة على هذا السبب الأخير المقارنة المهمة بين منحني تصرف النهر الخاصين بتغييرات مقياس أسوان كما وضعهما (١) السير ويليم ويلكوكس في سنة ١٨٩٣ (ب) ووزارة الأشغال العمومية في سنة ١٩١٩ . وقد بنى السير ويليم ويلكوكس انتقادات متوالية على اختلاف هذا المنحنى الأخير عن المنحنى الذى وضعه هو .

وقد أظهرت اللجنة أن كليهما صالح باعتباره منحنيا لارتباط التصرف بالمقياس ولكنهما يشيران الى حالات متباينة لقاع النهر وكلاهما يجب أن يستعمل بالاحتراس الذى ينبغى مراعاته عادة بالنسبة لجميع منحنيات ارتباط التصرف بالمقياس على ان منحني وزارة الأشغال العمومية أفضل بكثير جدا لأنه مبنى على أرصاد فعلية معظمها أخذ بالطرق الحديثة عند أسوان نفسها بينما منحني السير ويليم ويلكوكس قد بنى على تصرفات مأخوذة بطرق أقل تدقيقاً بكثير في مواضع عديدة على امتداد النهر من القاهرة الى أسوان هذا وان أخفض جزء من المنحنى ليس مبنيا على أى تصرف مقيس بالفعل مطلقا .

وقد عمدت وزارة الأشغال العمومية عند تقدير محتويات النهر قبل سنة ١٩٠٢ الى استعمال منحني ارتباط التصرف بالمقياس الذى وضعته بنفسها بناء على أوثق ما تيسر من المعلومات على أن كلا المنحنيين - منحني الوزارة ومنحنى السير ويليم ويلكوكس - لا يؤدى الى نتائج يمكن مقارنتها من حيث الدقة بالمنحنى الحديث الذى لا يستعمل الا كوسيلة للتحشية بين التصرفات المقيسة بالفعل . ومع ذلك فقد يفيد استعمال أى المنحنيين المذكورين أنفا للمدد السابقة اذا لم يغيب عن البال ان دقتهم محدودة . وهذا وقد وجد ان الفرق بين المنحنيين في محتويات النهر على مدى العام لا يتجاوز مرتبة عشرة في المائة .

أما فحص التهم الموجهة من الكولونيل كندى فحسبنا فقد جاء أكثر ايجازا وتلخيصا .

ولكن من مدهشات ما بُلغ هو أن الكولونيل كندى أخبر اللجنة في نهاية التحقيق ان الأغلاط المزعوم أنها حدثت عند نقل رصد مقياس الخرطوم القديم الى المقياس الحالى الذى عليه بنى هو والسير ويليم ويلكوكس تهما متعمدة بخصوص تزوير المدونات لم يكن لهما منشأ سوى خطأ التقاسيم في المقياس القديم . والظاهر أن هذه المسألة لم تدون في أى دفتر أو سجل وانها لم تكن معروفة الا عند الكولونيل كندى نفسه . وقد سألته اللجنة أن يضع هذا البيان كتابة حتى يتسنى بذلك فحصه بالدقة .

وقد ختمت اللجنة قرارها عن التهمة السابعة من تهم الكولونيل كندى بقولها :

”وعلى هذا فمن الواضح أن الكولونيل كندى كان يعلم يقينا أن السير موردوخ ماكدونالد لا يمكن أن يكون قد تعمد نشر أرصاد كاذبة“ .

٧ - الرأى بخصوص المشروعات الهندسية التى وضعتها وزارة الأشغال العمومية لزيادة ضبط

ايراد النيل . الفصل الثالث . موقع بامضاءات الأعضاء الثلاثة معا

ان المشروعات الهندسية التى كلفت اللجنة أن تضع عنها تقريرا مشروحة شرحا وافيا في الجزء الأول من كتاب وزارة الأشغال العمومية المعنون ”كتاب ضبط النيل“ وها هي : -

(١) سد جبل الأولياء (النيل الأبيض) صفحات ٤٣ - ٧٧ .

(ب) مشروع رى جزيرة السودان وسد سنار (النيل الأزرق) صفحات ٨١ - ١١٦ .

(ج) قناطر نجع حمادى .

وفوق ذلك قد اقترح امتداد أعمال الضبط الى البقعتين الآتيتين مع استخدامهما : -

(د) أعلى النيل الأزرق (ص ١٢٣) .

(هـ) منطقة السدود وبحيرة ألبرت (صفحات ١٢٧ و ١٣٥) .

(١) سدّ جبل الأولياء ”النيل الأبيض“ .

اذا تقرر وجود الحاجة الى خزان اضافى وتقررت أيضا الرغبة في أن يكون موقع الخزان بحيث يمكن ملؤه بدون طمى قبل هبوط الفيضان فان موقع الخزان يكاد يتعين حتما في أقرب نقطة ممكنة من ملتقى النيلين الأبيض والأزرق . ولا يوجد من المواقع ما يفى بالاحتياجات اللازمة الا عدد قليل وعلى ذلك فاللجنة تؤيد رأى وزارة الأشغال العمومية القائل بأن

جبل الأولياء هو أوفر المواضع موافقة . وهي تقدر أن الخزان الواقع في ذلك المكان لن يكون اقتصاديا غير أنه مع ذلك أفضل موقع متيسر — فضلا عن ذلك فإن الخزان المذكور يؤدي للقطر المصري بعض الوقاية من الفيضان وإذا أصبح في الامكان إنشاء خزان آخر فيما بعد (أعني عند بحيرة ألبرت) فستستمر الحاجة الى بناء سد في جوار ملتقى النهرين بالخرطوم ليكون بمثابة قنطرة موازنة .

(ب) مشروع رى الجزيرة وسد سنار (النيل الأزرق) .

ان صواب هذا العمل وصحته ثابتان تماما من الوجهتين الهندسية والزراعية كما ان اللجنة مقتنعة بأن الخزان يمكن ملؤه بالماء الذى لولا ذلك لكان ينصب ويضيق الآن وفي كل آن في البحر . وعليه فقد يمكن ملء الخزان بدون أن تسحب قطرة واحدة من الماء الممكن الانتفاع به في مصر ومن ذلك يتضح أن المشروع لا يمكن أن يكون له تأثير سيء على القطر المصري . وعليه فالأخطار المتوقعة من الطمي أو من العجز عن تمرير مياه فيضان غزير يجب اهمالها لبعدها حصولها .

(ج) قنطرة حجز نجع حمادى .

ترى اللجنة أن هذا الحجز لازم لوقاية نحو من ٥٠٠,٠٠٠ فدان من أراضي الحياض بالقطر المصري من انخفاض الفيضان حتى في حالة عدم تنفيذ شيء من مشاريع النيل الأعلى .

(د) أعلى النيل الأزرق .

(هـ) منطقة السدود وبحيرة ألبرت .

تؤيد اللجنة فكرة صلاحية القيام بأعمال أخرى فيما بعد في المنطقتين السابق ذكرهما وتشير بضرورة عمل مباحث معجلة وخصوصا في منطقة أعمال النيل الأزرق .

يبد أن اللجنة لا ترى في الأمر ما يبرر صرف وقت أو أموال في تمحيص اقتراحات ترمى الى انشاء خزانات في منطقة السدود .

٨ — تقرير الأغلبية عن توزيع المياه بين مصر والسودان . وتخصيص نفقات التحقيق .

الفصل الرابع (الجزء الأول) الموقع عليه من عضوى اللجنة المعين أحدهما

بمعرفة الحكومة الهندية والآخر بمعرفة جامعة كمبردج

ترى الأغلبية من أعضاء اللجنة أنه لا مشاحة في أن لمصر حقا ثابتا في ايراد من المياه كاف لرى مساحة تعادل أكبر مساحة رويت من عهد اتمام خزان أسوان بحالته الراهنة وأيضا في الحصول على ذلك الايراد في المواسم المخصصة التي تكون في حاجة اليه . والمعتقد بأنه قد بلغ هذا الحد الأقصى من الرى في سنة ١٩١٦—١٩١٧ إذ قدرت المساحة التي كانت منزرعة بنحو ٥,٤٠٠,٠٠٠ فدان .

وتؤيد اللجنة أيضا حق السودان المكتسب في رى مساحة ولكن أقل من ذلك بكثير يبد أنه لم يظهر ان تقدير تلك المساحة أمر ممكن .

ورأت الأغلبية أيضا انه من المستحيل الجزم بالنصيب الذى يخص لكل من القطرين المصرى والسودانى في الزائد من ايراد المياه بعد نجاز الأعمال الجديدة حيث انه لم يتيسر الحصول على تقدير يمكن الاعتماد عليه بخصوص زيادة الرى في السودان .

وترى الأغلبية للأغراض المباشرة ولمدة طويلة ان تخصيص مياه خزان جبل الأولياء للقطر المصرى وتخصيص مياه خزان سنار للسودان حل عادل وعملى على السواء وذلك مراعاة للحقوق المحلية المكتسبة والضرورات التي هي على كل حال قليلة في ذاتها وبهذه الطريقة تحصل مصر على كل فائدة النيل الأبيض بينما السودان لا يستفيد الا من مياه الفيضان الزائدة التي بدون ذلك تضيع جزافا بانسيابها في البحر الأبيض المتوسط .

وترى الأغلبية أيضا أنه ينبغي أن يقوم كل قطر من القطرين بتكاليف الأعمال الحالية التي تعود فائدتها مباشرة عليه (بمعنى أن السودان يدفع تكاليف خزان سنار والقطر المصرى يدفع تكاليف خزان جبل الأولياء) وانه في حالة القيام بأعمال أخرى يتحمل كل من القطرين النفقة بنسبة كميات المياه الاضافية التي يحصل عليها .

وبما أنه من المحتمل اختلاف الآراء في تفسير أو تطبيق الاقتراح المتوهم به آنفاً بالأغلبية تقترح أيضاً تشكيل لجنة مختلطة ترفع إليها كل اختلافات من هذا القبيل .

وفيما يختص بنفقات التحقيق نفسه فالمقترح أن مصر تدفع الثلثين والسودان يدفع الثلث .

٩ - تقرير الأقلية عن توزيع المياه بين مصر والسودان وتخصيص نفقات التحقيق . الفصل الرابع (القسم الثاني) موقع عليه من عضو اللجنة المعين من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

بصرف النظر عن المسألة الثانوية الأهمية الخاصة بتعيين نصيب كل من القطرين في نفقات التحقيق نفسه لم يختلف العضو الأمريكي مع زميله الا فيما يتعلق بحكمه في مسألة توزيع المياه بين القطرين المذكورين .

وفي الواقع فإنه أطل البحث في هذه المسألة وتفرعاتها وأرجع فيه الكلام على جزء عظيم من القضية الأصلية وتناول فيه بعض نقاط مهمة أخرى كانت قد عرضت أثناء سير التحقيق ولا سيما أجوبته التي رد فيها بالتفصيل على اعتراضات لجنة المهندسين المصريين .

ويقع هذا البحث في تسع عشرة صفحة مطبوعة ولا يقبل التلخيص .

ويجدر بنا في هذه الخلاصة الموجزة لتقرير اللجنة أن ننقل الحكم النهائي للعضو الأمريكي بنص عباراته قال :

”وختاماً بحثنا سرد ما استخلصناه وما نشير به وهو : -

”(١) ان الري المصري يكاد يكون قد بلغ غايته التي لا يتعداها حتى تنشأ أعمال للتخزين خارج حدود مصر .

”(٢) ان البرنامج المهيأ في كتاب ”ضبط النيل“ هو الوحيد الممكن السير بمقتضاه .

”(٣) ان ماء النيل الذي تنتفع به مصر والسودان الآن كما هو مبين في الجدول ينبغي اعتباره حقاً مقروراً في التصرف الطبيعي للنيل .

”(٤) ان الماء الزائد على هذين الحقلين المقررين ينبغي قسمته مناصفة بين مصر والسودان .

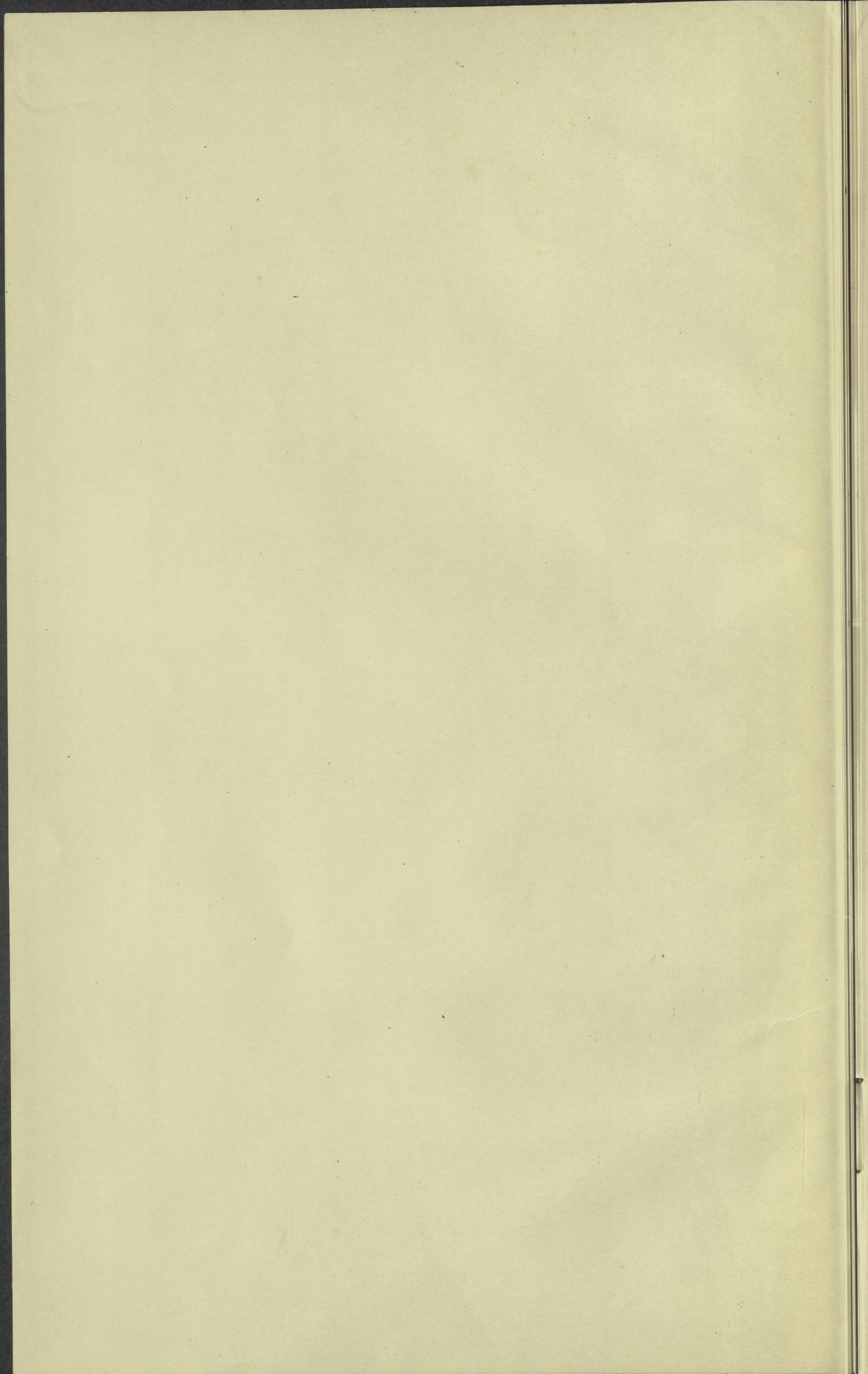
”(٥) انه ينبغي قسمة نفقات أعمال التخزين بهذه النسبة المتقدمة على شرط اعتبار أن تسعين في المائة من مجموع نفقات سد مكوار (سنار) لتحويل المياه لا غير يتحملة السودان وحده وعلى شرط أن لا يكون تخلف أحد الفريقين عن الاشتراك في أعمال التخزين حين حاجة الفريق الآخر اليه مسقطاً بحال من الأحوال حق الفريق الأول في أن ينتفع الانتفاع التام بنصيبه من تلك الأعمال اذا قام بدفع نصيبه من نفقاتها .

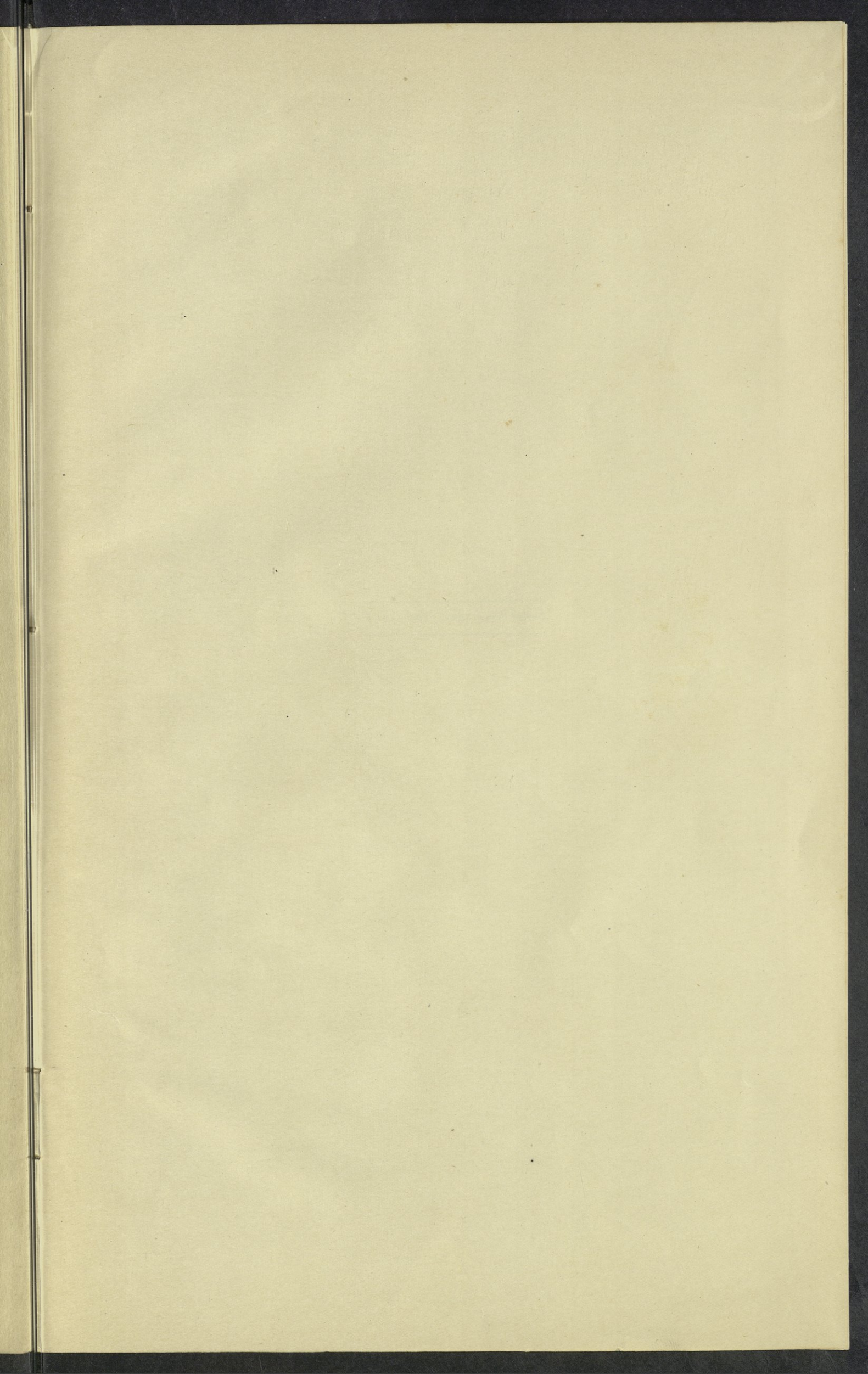
”(٦) أن تكون قسمة نفقات اللجنة بهذه النسبة أيضاً .

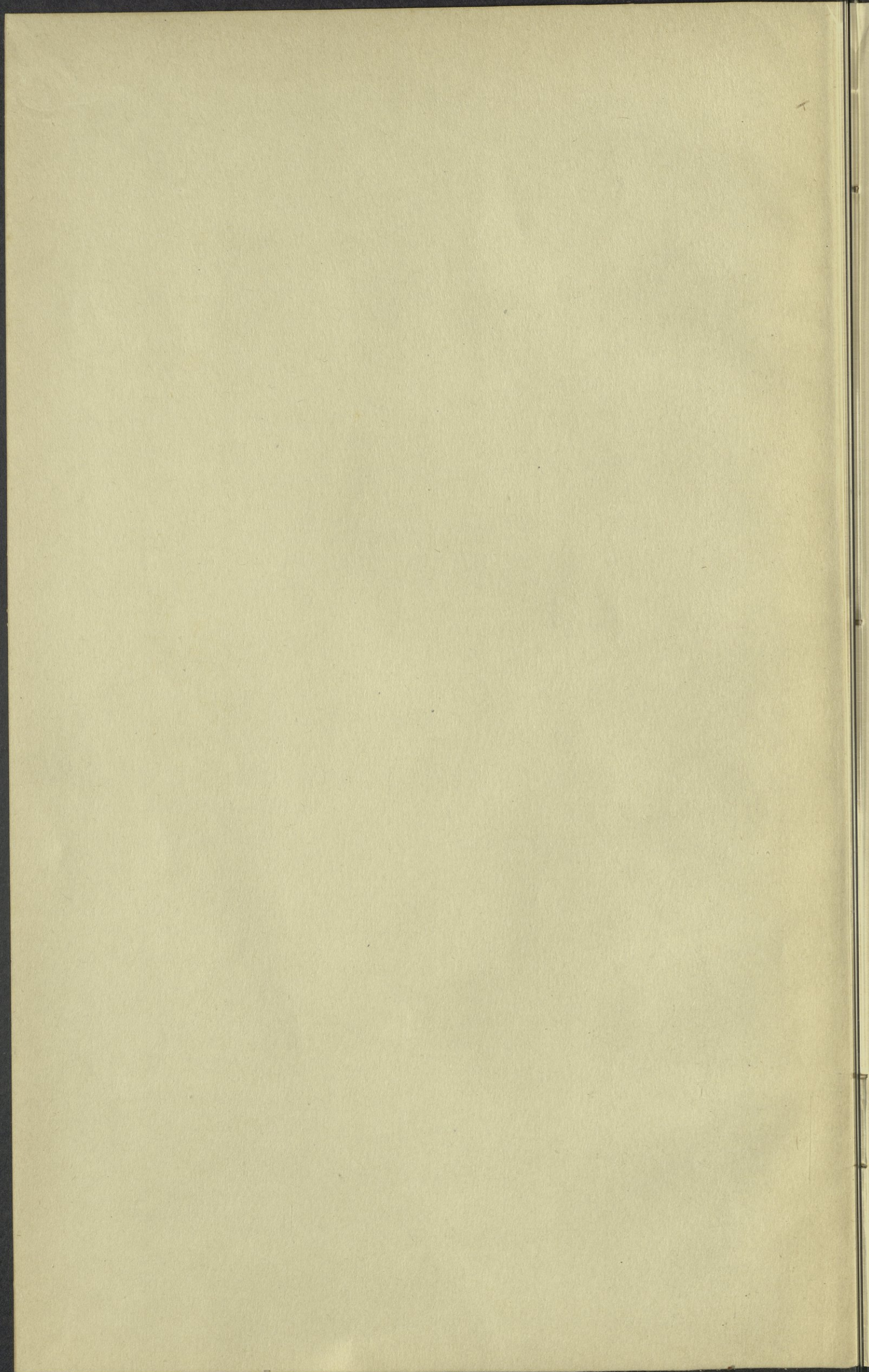
”(٧) ان التخزين التام ان وجد اليه سبيل يجعل مياه النيل كافية لري جميع الأراضي القابلة للري في مصر وربما كان فيها الكفاية أيضاً لري أغلب مثل هذه الأراضي في السودان .

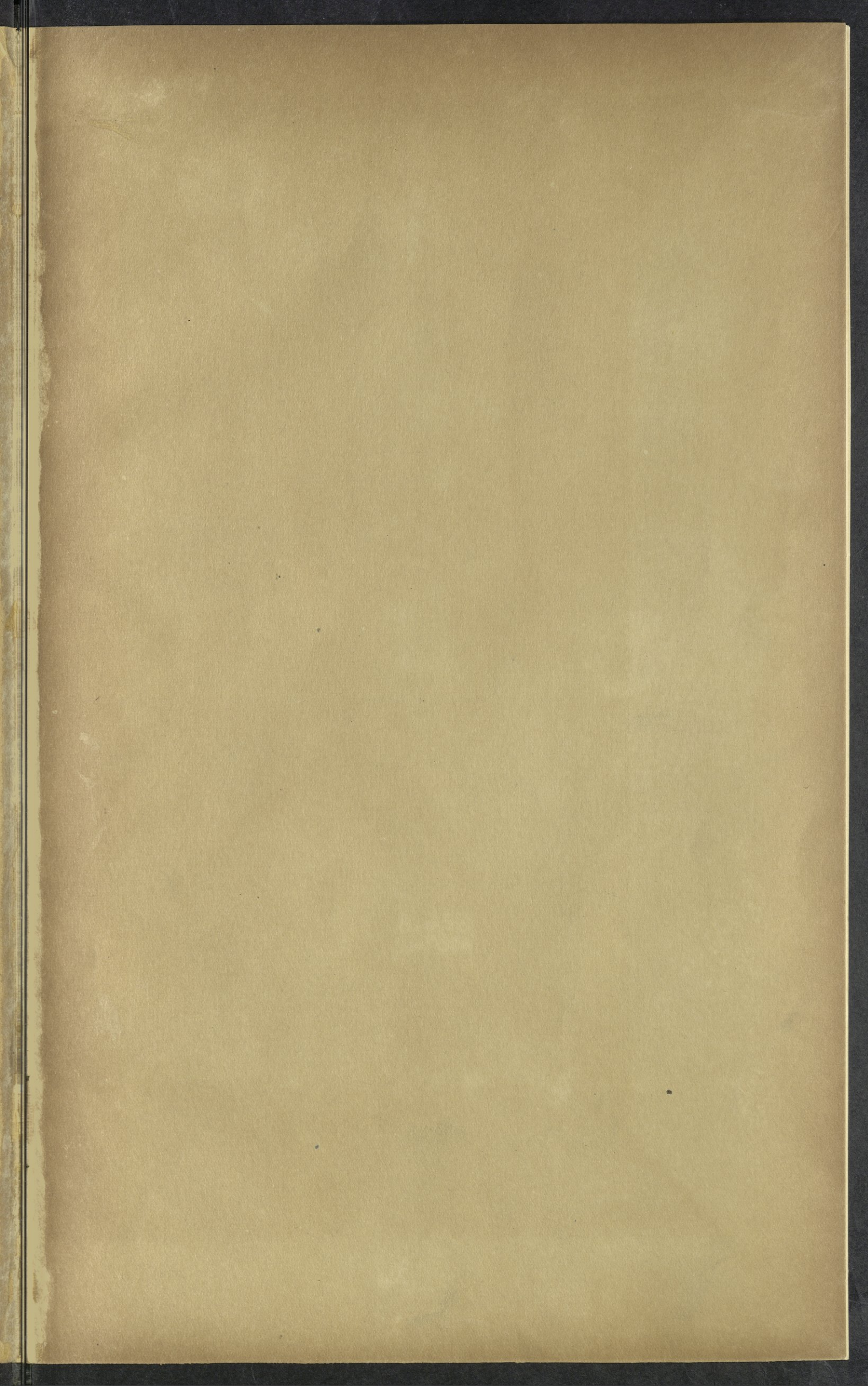
”(٨) ان غير الهندسي من الاعتراضات على المشروعات خارج عن اختصاص اللجنة .“

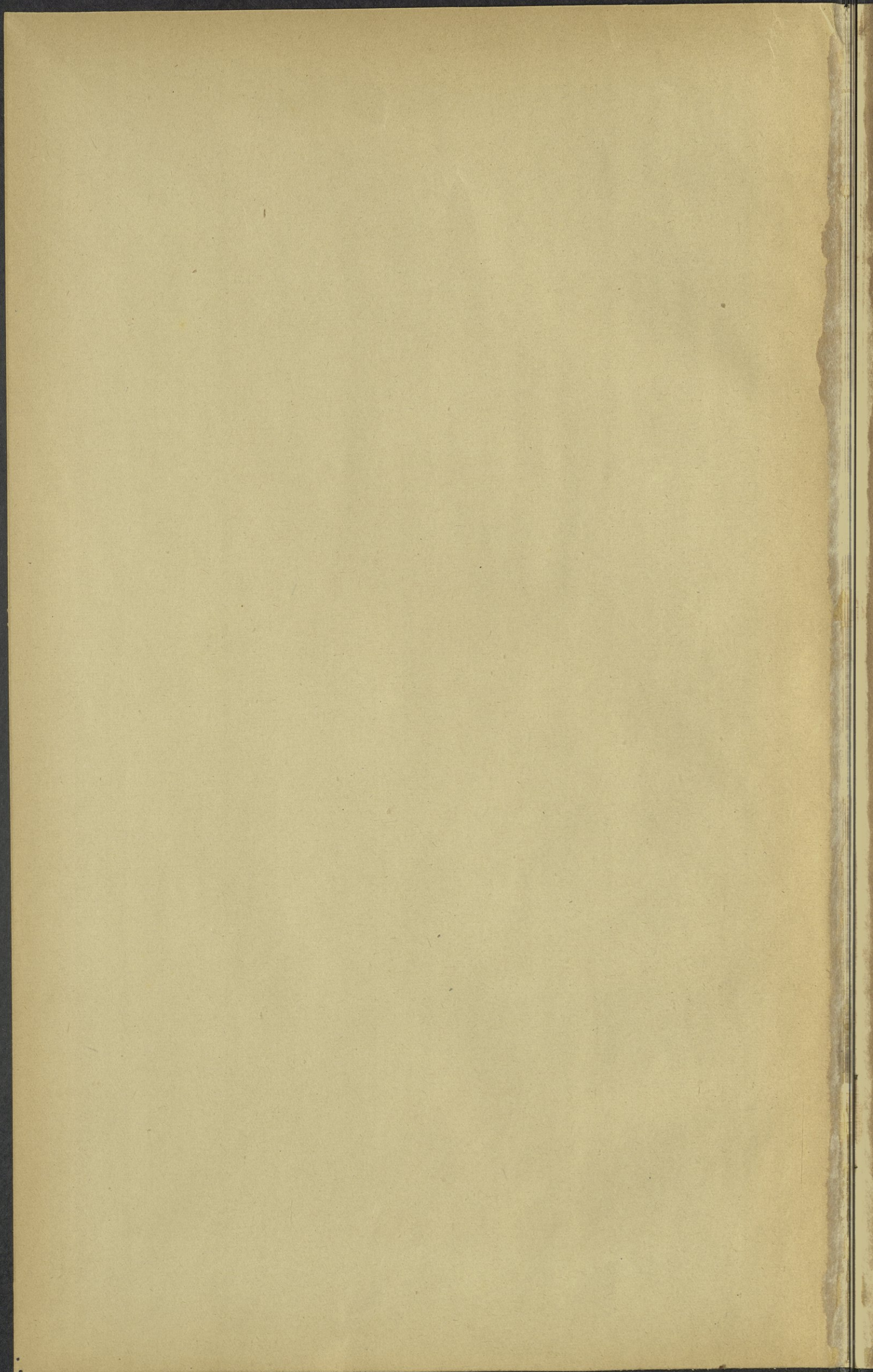
(المطبعة الاميرية ٧٥٤٢/١٩٢٠/١٥٠٠)

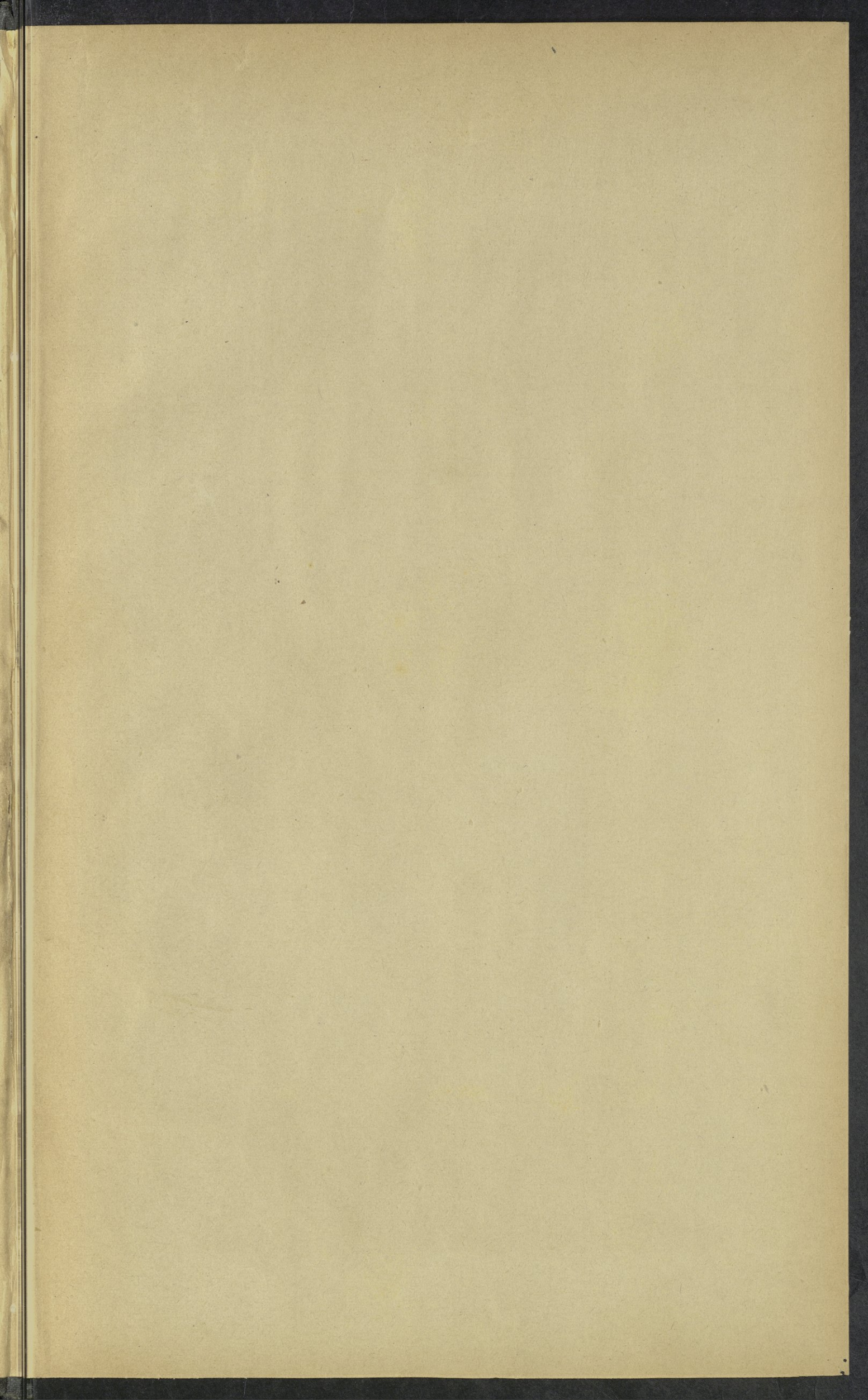












CA: F:626.8:M67mA:c.1
مصر. لجنة مشروعات النيل
ملخص وجيز من تقرير لجنة مشروعات
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01064795



CA: F
626.8
M67mA

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT
LIBRARY

CA:F
626.8
M67MA
C.1